الأقليات الأندلسية وإشكالية الهوية إبان الحكم الإسلامي بالأندلس من خلال كتاب "La diaspora des Andalousiens" لـ "Mercedes Garcia-Arenal"

د. سمير الداودي
دكتوراه في التاريخ والحضارة – جامعة عبد المالك السعدي كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان
أستاذ بأكاديمية جهة طنجة تطوان الحسيمة
المغرب

مقدمة

تعد الدراسات الأجنبية الحديثة مرجعا ضروريا وأساسيا لدى كل باحث في التاريخ، لما توفره هذه الإصدارات من رصيد فكري وتاريخي مهم يمكن الدارس من ملامسة جوانب عديدة من تاريخ الشعوب، خاصة إذا كانت هذه الدراسات جادة وموضوعية في تناولها لموضوع محدد ومعين.

وفي هذا الصدد، ووعيا منا بأهمية الإصدارات الأجنبية الحديثة في تاريخ الأندلس، وعلى وجه الخصوص الإصدارات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، عمدنا إلى تناول إحدى أهم الإصدارات بالدرس والتحليل يتعلق الأمر بكتاب المستشرقة الإسبانية "Mercedes Garcia-Arenal"، المعنون بـ "La diaspora des Andalousiens"[1].

إذا كان العديد من المؤرخين سواء منهم العرب أو الأوربيين يتحدثون عن الأندلس بوصفها كيانا جغرافيا ضم عدة عناصر سكانية متعايشة رغم اختلافاتها الدينية والإثنية والثقافية، فإن الباحثة "Mercedes Garcia-Arenal" قدمت لنا صورة مغايرة للصورة التي تبناها هؤلاء المؤرخون حول الأندلس، إذ تنفي مسألة التعايش السلمي، والأكثر من ذلك فهي ترى، حسب تعبيرها، أن بعض الأقليات الدينية وعلى رأسها فئة اليهود قد تعرضت للتضييق والميز والاضطهاد أحيانا خلال بعض الفترات من الحكم الإسلامي بالأندلس. هذا وقد سردت الباحثة أبرز العناصر السكانية وأوضاعها في شبه الجزيرة الإيبيرية إبان الحكم الإسلامي في الأندلس، لتخلص في الأخير إلى أن مسألة وجود مجتمع راق ومتعايش بالأندلس ضرب من الخيال.

وهكذا آثرنا أن نقسم العمل إلى ثلاثة محاور: خصصنا الأول منه للتعريف بالباحثة وكتابها والأطروحة التي يعالجها، أما المحور الثاني وهو أساس هذا العمل فهو دراسة في محتويات الكتاب بفصوله الخمسة (الفصل الأول، المستعربون، والثاني: اليهود، والثالث: المدجنون، والرابع: الموريسكيون، والخامس: الموريسكيون بعد الطرد)، في حين تناولنا في المحور الثالث ملاحظات عامة حول الكتاب وقيمته وأهميته.

وتجدر بنا الإشارة إلى أننا في أثناء دراستنا لمحتوى الكتاب، حافظنا على نفس التقسيم الذي اعتمدته المؤلفة لكتابها. محاولين تضمين الدراسة بعض الملاحظات العامة حول موضوع الدراسة، مع التطرق بشيء من التفصيل للمحاور الأساسية الواردة بالكتاب.

المحور الأول: التعريف بالباحثة وكتابها وأطروحة الكتاب

1- التعريف بالباحثة:

تعتبر المستشرقة الإسبانية Mercedes Garcia- Arenal من الباحثين الذين اهتموا كثيرا بتاريخ الأندلس، اشتغلت مديرة للبحث في المجلس الأعلى للبحث العلمي بمدريد "Consejo superior de investigaciones sientificas"، اهتمت بتاريخ الغرب الإسلامي والأقليات العرقية والدينية.

نشرت مجموعة من المقالات في مجالات متخصصة، وعدة مؤلفات متعلقة بالمدجنين والمورسكين. ومن إصداراتها الحديثة:

- Entre el Islam y occidente, Vida de Samuel Pallache, judio de Fez, Madrid, 1999 (avec G.A.Wiegers).

- Conversions islamiques : Identités religieuses en Islam méditerranéen, Paris, 2002.

- Cartas Marruecas. Documentos de Marruecos en archivos espanoles (seglo XVI y XVII, Madrid, 2002 (avec F.R. Mediano et R. EL Hour).

2- التعريف بالكتاب:

إن كتاب "la Diaspora des Andalousiens" من إصدارات: "Encyclopédie de la Méditerranée"، سلسلة التاريخ، عدد 21.

والنسخة التي نشتغل عليها، هي نسخة باللغة الفرنسية، ترجمها من الإسبانية «Anne-Marie La Pillonne»، وقد طبعت بفرنسا: «Imprimerie France Quercy,Cahors»، في أبريل من سنة 2003. وتجدر الإشارة أن الكتاب يقع في 152 صفحة. فبالإضافة إلى فهرس ومقدمة يضم الكتاب بين ثناياه خمسة فصول، وقد ختم بقائمة ببليوغرافية مفصلة.

3- أطروحة الكتاب:

تطرقت الباحثة "Mercedes Garcia- Arenal" في كتابها "La Diaspora des Andalousiens" إلى كافة العناصر السكانية بالأندلس إبان الوجود الإسلامي بها، تتمثل هذه العناصر في السكان الأصليين وتقصد سكان شبه الجزيرة الإيبيرية قبل الوجود الإسلامي بها، ثم العناصر العربية التي ارتبطت أساسا بالوجود الأموي، فضلا عن عناصر من سكان شمال إفريقيا، إضافة إلى عناصر أخرى شكلت العمود الفقري للدراسة، وهم المستعربون واليهود والمدجنون والموريسكيون. وقد تناولت هذه العناصر الأخيرة بوافر من الدراسة والتحليل، للوصول إلى رؤية نهائية معاكسة تماما لتصورات العديد من المؤرخين العرب والأوروبيين. تتبلور هذه الرؤية في فكرة مفادها أن الحديث عن تعايش أهل الأندلس أمر غير صحيح. ورغم إبرازها في كثير من الأحايين أدوار العناصر السكانية في شبه الجزيرة الإيبيرية في ظل الحكم الإسلامي، خاصة اليهود الذين انخرطوا في الثقافة العربية، إلا أنها خلصت إلى قناعة تتجلى بوضوح في كتابها هذا، وهي أنه لم يوجد بالأندلس مطلقا مجتمع متسامح يحترم التعددية الثقافية.

المحور الثاني: دراسة في محتويات الكتاب:

مهدت الباحثة لدراستها بمقدمة طويلة، أشارت في بدايتها إلى الانتشار الواسع الذي حققه الإسلام منذ انطلاقه من المركز الرئيسي، أي شبه الجزيرة العربية، والذي امتد غربا إلى شبه الجزيرة الإيبيرية، إذن فإن الأندلس كانت تمثل منطقة حدودية للوجود الإسلامي، وبالتالي اكتسب المجتمع الأندلسي فيما بعد أبرز خصائص حضارتين اثنتين: الحضارة الغربية، الموروثة عن الحضارة الرومانية المسيحية، والحضارة الشرقية، العربية الإسلامية، مما جعله يتميز عن مجتمعات أخرى في العالم الإسلامي إبان العصور الوسطى[2].

كما تؤكد المؤلفة أن الأندلسيين انحدروا أساسا من سلالة الإسبان الرومانيين الغربيين، سكان شبه الجزيرة قبل غزو المسلمين لها، على حد تعبيرها، ثم انضمت إلى هؤلاء السكان الأصليين عناصر عربية قدمت في أول الأمر ضمن صفوف الحملات العسكرية، ثم ارتبطت فيما بعد بسلطة الأمويين السياسية، وكانت هذه العناصر من البربر، سكان شمال افريقيا الأصليين، وهؤلاء كانوا يمثلون الغالبية العددية، واتسم وجودهم بالاستمرار نظرا لقرب الأندلس من بلاد المغرب، وبفضل العلاقات الوثيقة التي كانت تربط بين ضفتي المتوسط على مر التاريخ. بالإضافة إلى جماعات العبيد الوافدة من مختلف الأجناس. ولذلك اتسمت التركيبة السكانية في الأندلس بالتنوع والاختلاف. كما كان هناك أيضا تنوع ملموس إلى حد ما بين الجماعات الدينية. فبالإضافة إلى المسلمين الذين شكلوا السواد الأعظم، كانت هناك أقليات دينية من اليهود والمسحيين، منسجمة مع الثقافة العربية ومندمجة معها[3].

وفي ما يخص ما تسميه الباحثة "التعريب" و"الأسلمة"، فقد اعتبرتها من الموضوعات التي لم تنل نصيبها الكافي من البحث والدراسة. وتشير بوضوح أن سيرورة عملية الأسلمة كانت مختلفة تماما عن سيرورة عملية التعريب. فمن المعروف أن التعريب، وهو يعني الاندماج اللغوي والثقافي، لا يتزامن دائما مع التحول الديني. كما ذكرت الباحثة أن بعض العناصر من المسيحيين المعربين بقيت في المناطق الإسلامية إلى غاية أواخر القرن الحادي عشر على الأقل، وهي الفئة هي التي عرفت بـ "المستعربين". كما بقيت جماعات من اليهود إلى غاية أواخر القرن الخامس عشر، وتومئ إلى أن هذه الجماعات اليهودية اندمجت قسرا تحت وضعية ما عرف بـ "أهل الذمة"، وهو نظام يكفل لهم استقلالا نسبيا في إطار حالة من الإذعان. وهذا يعني، حسب الباحثة، أن غير المسلمين، وخاصة اليهود، كانوا خاضعين لنوع من الميز، مما دفع بالكثيرين منهم إلى تغيير دياناتهم[4].

وقد نقلت السلطات المسيحية فيما بعد هذا النظام، وانتهجت تطبيقه في ممالك الشمال عند ما بدأ التوسع المسيحي جنوبا على حساب الأراضي الإسلامية التي تم ضمها بما فيها من سكان. هذه الأقليات (المستعربون والمدجنون واليهود) التي وقعت في أيدي المسيحيين أو المسلمين نتيجة لما شهدته الحدود من تغييرات، أو تلك التي اضطرت إلى الهجرة تحت ضغط الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة، تعتبر أهم القنوات التي انتقل عبرها التأثير الإسلامي إلى المناطق المسيحية. وتحاول الباحثة في هذا الصدد إبراز ما سمته بالنظرة الدونية من جانب مجتمع الأغلبية، سواء كان من المسيحيين أومن المسلمين، للطوائف الدينية، إذ كان وجودهم رهين بمدى انخراطهم في مجالات الحياة العامة، وهذا، حسب الباحثة، بعيد عن "المجتمع المثالي"، ولا وجه للمقارنة بين الوضع القائم وبين القيم الحديثة القائمة على التسامح والتعايش والتعددية الثقافية[5].

استمرت هجرات الأندلسيين على مدى فترة زمنية طويلة بدءا من القرن الحادي عشر إلى غاية طرد الموريسكيين في مطلع القرن السابع عشر، وقد شكلت الظواهر المتعلقة بهجرة الأندلسيين مجالا خصبا لعمليات التبادل الثقافي، حيث استوطنت أعداد كبيرة من الموريسكيين عدة مناطق في الشمال الإفريقي. كما كانت الأندلس، باعتبارها مجتمعا إسلاميا، على اتصال ثقافي وفكري وثيق مع المشرق. كما كانت أيضا مهيئة لتفجير صراعات عرقية ودينية شأنها في ذلك شأن أي مجتمع متعدد الأجناس. لكن هذا الأمر في نظر الكاتبة تستبعده الكتابات التاريخية حول الأندلس التي ترى في هذه الأخيرة المجتمع المثالي الذي يسوده جو من التعايش بين

ثلاث ثقافات مختلفة. لكنها ترى عكس ذلك، إذ تقر بوجود ثلاث ديانات ولكن ثقافة واحدة هي الغالبة وهي الثقافة العربية الإسلامية. أفرزت حالة من الثراء الثقافي منقطع النظير ساهمت فيه جميع الطوائف، إلا أن باقي الأقليات الدينية عاشت ظروفا صعبة[6]. كما أكدت الباحثة أن مثل هذه الدراسات قد واجهت مناوشات إيديولوجية قوية بالنظر للمفاهيم المتعددة للهوية الإسبانية[7].

الفصل الأول: المستعرَبون

افتتحت الباحثة هذا الفصل بالبحث عن أصل التسمية، إذ أن هذه التسمية لم يرد ذكرها في نصوص الأندلس العربية، فلم يأت ذكرها مطلقا في سياق الحديث عن الأقليات المسيحية التي عاشت بالأندلس، بل وردت في نصوص العصور الوسطى المسيحية عند الحديث عن المسيحيين الذين نزحوا من الأندلس، أو أطلقت على من بقي من المسيحيين في المناطق الإسلامية التي استولت عليها الممالك المسيحية[8].

وانطلاقا من استقراء دقيق لما ورد في هذا الفصل، يتبين أن الباحثة "Mercedes Garcia- Arenal" تطرقت لوضعية المستعرَبين في ثلاث مناطق: مملكة أستورياس وليون، وطليطلة، والمغرب.

1– مملكة أستورياس وليون:

تؤكد الباحثة أن هذه الأقلية، أي المستعربَين، عاشت في مملكة أستورياس وليون منذ القرن التاسع على الأقل، وقد جاء هؤلاء المستعربون ضمن وفود المهاجرين التي تدفقت من الأندلس، وهم في غالبيتهم من رجال الدين. وقد عاشوا هناك جنبا إلى جنب مع المدجنين، واختلطوا معهم في بعض الأحيان، وعاشوا في مناطق استولت عليها مملكة ليون الحديثة. وهنا تعرضت الباحثة إلى جدل دائر حول أصل السكان المستعرَبين والمدجنين في منطقة حوض نهر "Duero"، هذه المنطقة التي كان قد تم إخلاؤها من السكان، حسب ما أكده "Sànchez Albornos"، كانت منطقة خالية من السكان، وقد لعبت دورا استراتيجيا كونها تفصل بين المسيحيين والمسلمين لحمايتهم من الجيوش. ولعل وجود أسماء ذات أصول عربية بوفرة في مملكة ليون اعتبارا من القرن العاشر على الأقل، إلى جانب تعدد المواقع الجغرافية ذات التسميات العربية في المنطقة نفسها، من أهم المؤشرات التي ترجح وجود تجمع سكاني كبير للمستعربين ممن هاجروا في فترات سابقة، وهؤلاء هم من أعادوا إعمار المنطقة. وقد عزت الباحثة هجرة هؤلاء السكان إلى السياسة التي كان يتبعها ملوك ليون، إضافة إلى عمليات الاضطهاد التي تعرضوا لها في الأندلس[9].

وتؤكد أيضا في هذا الصدد ورود الكثير من المسميات التي ترجع إلى أصول عربية في وثائق ليون، منذ القرن التاسع، إذ يمكن الوقوف على وجود أسماء عربية وغير عربية في نفس الوسط العائلي. كما تشير إلى العديد من الأبحاث التي أجريت حول أسماء بعض الأعلام الجغرافية والتي أكدت الاستقرار الثابت للسكان المسلمين والمسيحيين بالمنطقة[10].

نفس الأمر ينطبق على كل من منطقتي "برغش" (Borgos) و"شورية" (Soria)، إذ ثمة مؤشر على وجود سكان أصليين أقاموا في تلك المناطق بعد تعريبها، وذلك قبل إقامتهم في المناطق المسيحية. كما أوردت أمثلة معروفة بين المنتسبين إلى الطبقة الأرستقراطية تتحدث أيضا عن وضع العرب المختلطين.

وتؤكد المؤلفة أن كل هذا لا ينفي أن المستعربين هاجروا في عهد ألفونسو الثالث، قاصدين المناطق الشمالية، دون أن تغفل الإشارة إلى دور هؤلاء المهاجرين في نقل الخصائص الفنية العربية، والتي كانت آثارها بارزة في معمار المنطقة، بالإضافة إلى إسهامهم الكبير في نقل اللغة العربية، إذ تذكر أنهم ترجموا المخطوطات الدينية على وجه الخصوص إلى اللغة العربية، وقد كانوا يجيدون قراءتها باللغة العربية أكثر من اللغة اللاتينية.

تشير الباحثة إلى أمر بالغ الأهمية يتعلق باستمرارية علاقات المستعربين في ليون مع إخوانهم في الدين بالأندلس، وهو أمر تؤكده عمليات تبادل المخطوطات فيما بينهم. وتؤكد أن رجال الدين من المستعرَبين هم ورثة الكنيسة القوطية الغربية، وهم من تعمقوا في دراسة الثقافة العربية، وهم أيضا أصحاب فكرة الاسترداد التي ظلت غائبة طوال القرن الأول من توسع الممالك المسيحية نحو الجنوب.

وبفضل هؤلاء المستعربين تحولت "ليون" إلى مركز إشعاع للكتب والمخطوطات القديمة، الأمر الذي ساهم في إثراء ثقافة الكنيسة، وأصبحت بذلك مملكة "ليون" استمرارا لمملكة القوطيين. وقد واصلت المخطوطات تدفقها من جنوب شبه الجزيرة الإيبيرية طوال القرنين التاسع والعاشر الميلاديين بفضل توافد أفواج المهاجرين المستعربين الأندلسيين[11].

يمكن الوقوف على دور المستعربين في مملكة ليون من خلال تواجد الكثيرين ممن هم على دراية واسعة بالثقافة العربية في بلاط "ليون"، بل وشغل بعضهم مناصب إدارية مهمة. كما كانت وثائق "ليون" الخاصة بالعصور الوسطى المتقدمة زاخرة بأسماء عربية لأشخاص ولأعلام جغرافية، فهي غنية أيضا بمفردات عربية الأصل، الأمر الذي يؤكد مدى التأثير الكبير لهذه الفئة السكانية خاصة في المجال العمراني والمناصب الإدارية. وقد عزت الباحثة التقدم الحضري في كل من "قشتالة" و"ليون" المتأثر بالنماذج الإسلامية إلى هجرة المستعربين.

خلصت الباحثة إلى أن أقلية المستعربين اكتسبت أهمية قصوى إبان القرون الأولى من عمر مملكة "ليون"، ومع مرور الزمن انصهر هذا العنصر السكاني مع بقية المواطنين المسيحيين بصورة يصعب تمييزها، خاصة بعد حلول عناصر أوروبية من بلدان أخرى، وموظفين من فئة اليهود الذين وفدوا من الأندلس محل الموظفين من المستعربين في البلاط[12].

2- طليطلة:

تعتبر الباحثة "Mercedes Garcia-Arenal" أن أهمية مدينة طليطلة ازدادت بالخصوص بعد استيلاء ألفونسو السادس عليها سنة 1085م، وقد كانت تضم بين سكانها عددا كبيرا من المستعربين، الذين كانوا أكثر العناصر السكانية أهمية بها وأهم علامات تفرد المدينة وتميزها إلى غاية القرن الثالث عشر. وقد حافظ المستعربون على استخدام اللغة العربية لمدة زمنية طويلة[13]. كما هاجر من طليطلة العديد من المستعربين قاصدين "أراغون" (Aragon)، حيث منحهم ألفونسو الأول عدة امتيازات سنة 1126، كما اتجهوا إلى الشرق وخاصة إلى "بلنسية" بعد الاستيلاء عليها من طرف أحد المستعربين الجدد يدعى "السيد" (Le Cid)[14].

3- المغرب:

تعد سنة 1125 سنة مفصلية بالنسبة لوضع الجاليات المسيحية في الأندلس. ففي هذه السنة فشلت حملة ملك "أراغون" ألفونسو الأول على غرناطة، فاضطر من انضم إليه من المسيحيين إلى الهجرة نحو الشمال، وقرر المرابطون من جانبهم، على حد تعبير الكاتبة، إبعاد المسيحيين المقيمين على أرضهم من الأندلس إلى المغرب. وقد تمت عملية الإبعاد الأول سنة 1126م، والثانية سنة 1138م. وقد استوطن هؤلاء المسيحيون في عدة مدن مثل مكناس وسلا وفاس ومراكش، وسمح لهم ببناء كنيسة بمدينة مراكش.

وفي آخر هذا الفصل تؤكد الباحثة أنه اختفى وجود المسيحيين الذين ترجع أصولهم إلى فترة ما قبل دخول الإسلام إلى الأندلس، اعتبارا من أوائل القرن 15م[15].

الفصل الثاني: اليهود

استهلت الباحثة هذا الفصل بالحديث عن الظروف القاسية التي مر بها اليهود خلال فترة الحكم القوطي، مما جعلهم يستقبلون وصول المسلمين إلى شبه الجزيرة الإيبيرية بارتياح كبير، متوسمين في ذلك فرصة لتحسين أحوالهم. وهكذا سرعان ما انخرطوا في الثقافة العربية، إذ كان ليهود الأندلس دور هام في نقل المعارف والثقافة الأندلسية إلى باقي أوربا، حيث لم يواجهوا قيودا مهنية في الشريعة الإسلامية خلافا لما كان يحدث لهم في المناطق المسيحية. إلى أن بلغوا شأنا عظيما في عصر الخلافة الأموية وعصر ملوك الطوائف فيما بين القرنين 9 و11م، سواء كان ذلك في الجوانب الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، كما كانت لهم مساهمات علمية كبيرة في العديد من المجالات كالفلك والرياضيات والطب[16].

وهنا تطرقت الباحثة للأهمية الثقافية ليهود الأندلس المعربين في مملكة قشتالة، وخصوصا في طليطلة، من خلال ما يعرف بمدرسة المترجمين. فقد كانوا هم السبيل الذي عادت عبره المعارف الكلاسيكية القديمة إلى أوروبا وخاصة المعارف اليونانية. كما اعتبرت أن إغفال الأهمية الثقافية ليهود الأندلس في قشتالة إبان العصور الوسطى يعني تهميش أهم مظهر من مظاهر الحياة الثقافية في تاريخ أوربا[17].

1- قشتالة:

كانت في شمال شبه الجزيرة الإيبيرية بعض الجاليات اليهودية القليلة المتوزعة عبر المناطق، قبل أن يبدأ استيلاء المسيحيين على مناطق تابعة للمسلمين. ولم يكن مشكل الحدود مطروحا كما حدث بالنسبة للمستعربين، إذ لم تنقطع العلاقات وعمليات التبادل بين مختلف الجاليات ونظيرتها في الجنوب.

وفي أثناء حديثها عن سكان قشتالة من اليهود، أكدت أنه، عندما سيطر المسيحيون على طليطلة، لم ينضم عدد كبير من السكان اليهود آنذاك فحسب، بل إن تلك الحملة توافقت زمنيا مع بداية نزوحهم من الأندلس، حيث تدفقت موجات من اليهود بعد استيلاء المرابطين عليها أولا، ثم بعد غزو الموحدين لتلك المناطق، على حد تعبيرها، حيث وصفت حكم هاتين الدولتين أنه تأسس على المنطق الديني، بالشدة والتعصب، وترتب عن ذلك تدهور أحوال الأقليات الدينية في الأندلس. وهو الأمر الذي زاد من وضع اليهود صعوبة، بعد أن كانوا يحتلون مناصب مهمة في بلاط المسلمين[18]. وتضيف أنه بتولي المرابطين زمام الحكم بالأندلس قاموا بفرض التزامات ضريبية على الجالية اليهودية، وهو ما سبب في موجات الهجرة نحو المناطق المسيحية.

لكن تبقى أهم هجرة، في نظرها، هي تلك التي حدثت عام 1146، أي في بداية حكم دولة الموحدين في الأندلس، إذ تقول أن هذه الدولة أمعنت في اضطهاد الأقليات الدينية، بل وصل بها الأمر إلى إجبار تلك الأقليات على اعتناق الدين الإسلامي خلال سنوات حكمها الأولى. وتستطرد بعد ذلك لتؤكد أن الوضع تغير في عهد الخلفاء الموحدين التالين ومن جاء بعدهم (بنو مرين في المغرب، وبنو نصر في الأندلس)، حيث عادت هذه الأقليات من جديد لتقلد مراكز مهمة في الحياة العامة وفي بلاط الحكم[19].

أما ألفونسو السادس فقد كان يشجع المهاجرين من اليهود الوافدين من الأندلس ويرحب بهم، واستعان بعدد منهم، ومن هنا أخذ وضع اليهود يتنامى في إدارة شؤون البلاد، مما أثار حفيظة البابا "Gregoire VII" فدعا إلى عدم تعيين اليهود في وظائف يمكن من خلالها التحكم في مصالح المسيحيين.

وقد ضم بلاط ملوك قشتالة خلال فترة حكم كل من ألفونسو السادس وألفونسو السابع وألفونسو الثامن مجموعة كبيرة من اليهود خلال القرنين 11 و12م، متقلدين بذلك بعض الوظائف السامية من قبيل الإشراف على بيت المال والشؤون الملكية. لكن

هذا الوضع، على حد تعبيرها لم يكن أمرا عاما، إذ بدأت أوضاع اليهود في التدهور عندما تم إقرار الامتيازات التي تمتع بها القشتاليون المقيمون في طليطلة. وهكذا ظل أمن اليهود رهينا بقرارات الملك.

كما أن السواد الأعظم من يهود قشتالة كان عبارة عن جماعات صغيرة من حرفيين وفقراء يعيشون في ظروف صعبة. وعند وفاة الملك "ألفونسو السادس" عام 1109م، اندلعت حركة تمرد شاملة فجرها المسيحيون في طليطلة شملت المناطق المحيطة بمدينة "برغش" ومملكة ليون قاطبة، كان من أهم نتائجها تخريب الممتلكات الملكية، كما تعرضت خلالها الأحياء اليهودية لعمليات السلب والنهب. وبذلك تكون الأحياء اليهودية هي التي دفعت ضريبة التمرد على السلطة الملكية.

كما تشير الباحثة أنه خلال الفترة الأخيرة من حكم ألفونسو العاشر، تم فرض تشريعات متشددة ضد الأقلية اليهودية، ترتب عن ذلك إرغام اليهود على دفع التزامات ضريبة مستحقة على أراضيهم للكنيسة، فضلا عن إلزامهم بارتداء ملابس خاصة ووضع علامة تميزهم عليها. وعموما لقد شهدت حقوق اليهود والمسلمين أيضا تضييقا كبيرا خلال فترة حكم الملك "ألفونسو العاشر"[20].

وأشارت المؤلفة في آخر هذا المقطع إلى تفوق العنصر اليهودي في أعمال الترجمة، بالإضافة إلى دورهم الكبير في بلاط ملك قشتالة. وهنا نزعة الباحثة تجاه العنصر اليهودي، إذ وصفت حياة رجال البلاط من اليهود بحياة الفرسان[21].

2- أراغون

أشارت الباحثة في بداية هذا المقطع أن يهود "أراغون" كانوا أقل عددا منهم في قشتالة، على خلاف المدجنين. وفي أثناء استيلاء المسيحيين على مناطق إسلامية تم ضم عدد من الجماعات اليهودية. وهكذا ضمت بعض المدن مثل "تطيلة" (Tudela) و"سرقسطة" و"قلعة أيوب" عددا من الأحياء اليهودية التي ازدهرت إبان العصر الإسلامي.

وقد تمتع يهود "أراغون" بأزهى مراحل تاريخهم في عهد "خايمي الأول" الذي جعل من القرن الثالث عشر عصرا ذهبيا لليهود في ظل التاج الأراغوني، على حد تعبيرها. كما سعى "خايمي الأول" إلى استمالة يهود آخرين إلى المملكة، بل وسعى إلى جذب اليهود المقيمين في شمال إفريقيا، فتوافدت أفواج اليهود، وتمتعوا بكامل الحرية دون تحمل أي عبء أو التزامات ضريبية. فضلا عن ممارستهم التجارة مع البرتغال عبر الطرق البحرية، وكانت لهم أيضا معاملات تجارية مع الجزائر وتونس عن طريق وسطاء من يهود "ميورقة".

وقد كانت مهنة الطب والوظائف الإدارية أبرز الأنشطة المهنية لدى يهود "أراغون"، شأنهم في ذلك شأن يهود قشتالة، فضلا عن اضطلاعهم بمهام أخرى كجباية الضرائب، وتقلدهم المناصب التي تتطلب الإلمام باللغة العربية وخاصة وظيفة "الترجمان"، واعتماد العديد منهم كسفراء لدى المناطق الإسلامية، سواء لدى مملكة غرناطة أو الضفة الجنوبية للمتوسط. إلا أنه في سنة 1283م حدث انعطاف سياسي من جانب التاج الأراغوني إزاء اليهود، وصل إلى حد إقامة حواجز بين التجمعات السكانية، فضلا عن إقصاء اليهود من تولي مهام الوظائف العمومية. كما أشارت الباحثة إلى ظاهرة، اعتبرتها عرضية، وهي ظاهرة الإقبال التلقائي لليهود على اعتناق الإسلام في غضون القرن 13 وفي مطلع القرن 14م في أنحاء مملكة أراغون[22].

خلصت الباحثة، في آخر هذا الفصل، إلى أن ظروف النظام والمجتمع القشتالي الخاصة أتاحت الفرصة أمام اليهود لكي يتولوا بعض المناصب المهمة خلال القرنين 13 و14م، بينما كان ذلك مرفوضا في مملكة أراغون المجاورة ابتداء من أواخر القرن 13م. وأمام كل هذا، تقول الباحثة أن المسيحية أصبحت هي الديانة السائدة خلال القرن 13م، في حين تم استبعاد الديانتين الإسلامية واليهودية بكل الوسائل الممكنة من تشريعات قانونية أو مواجهات مسلحة. وقد ازداد الوضع تأزما نتيجة فشل عمليات التنصير،

وبلغت الأزمة ذروتها في القرن 14م، الأمر الذي أدى إلى اندلاع اضطرابات خطيرة، تعرضت فيها الأحياء اليهودية للسلب والنهب، وارتكبت في حقها المجازر والمذابح، مما جعل عددا كبيرا من اليهود مجبرين على التنصر[23].

يتضح بجلاء من خلال هذا الفصل أن الباحثة "Mercedes Garcia-Arenal" تنفي مفهوم التسامح الديني في الأندلس، أحيانا بشكل ضمني، وأحيانا أخرى بشكل صريح وخاصة عند حديثها عن الاضطهاد الذي قاساه اليهود.

الفصل الثالث: المدجنون

ابتدأت الباحثة هذا الفصل بتعريف هذه الأقلية، فالمدجنون هم المسلمون الذين بقوا في المناطق المسيحية التي استولى المسيحيون عليها، أو ممن وفدوا إلى مناطق مسيحية واستقروا بها إما باعتبارهم أسرى حرب، وإما بصفتهم مهاجرين قادمين من جنوب شبه الجزيرة الإيبيرية. وقد مر المدجنون بظروف صعبة تعرضوا فيها لعمليات اضطهاد وتنكيل لغرض أمرين إما الاندماج وإما الهجرة.

ذكرت "Mercedes Garcia-Arenal" أنه باستثناء صقلية، فالمدجنون هي الطائفة الوحيدة حتى العصور الحديثة التي عاشت في منطقة غير إسلامية، لذلك واجهت عدة مشاكل تمس وضعها الإسلامي، الأمر الذي أدى بالعديد من الفقهاء إلى إصدار مجموعة من الفتاوى الشرعية تخص هذا الوضع.

وقد قسم الفقيه "ابن الربيع" المدجنين إلى ثلاث فئات: أولها أقلية مبعثرة استقرت في بلد مسيحي، وثانيها فئة تركزت رغم أقليتها في تجمعات داخل أحياء خاصة بها في معزل عن الكفار، أما الفئة الثالثة فهي أغلبية أقامت في بلد يسيطر عليه المسيحيون للتحكم فيه عسكريا. ويرى الفقيه المذكور أن أسوأ هذه الفئات الثلاث وضعا هي الفئة الأولى، وأنه يتعين على من يعيش في هذه الظروف أن يهاجر مهما كلفه الأمر.

كما تؤكد الباحثة أنه من الصعب جدا الإلمام بمجمل أعداد المدجنين، فهم لم يتطوروا بمرور الزمن فحسب، بل إنهم اكتسبوا خصائص متنوعة للغاية طبقا لظروف الممالك التي عاشوا فيها. فعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة المدجنين في قشتالة 5% من إجمالي السكان في نهاية العصور الوسطى، وكانت في أراغون 20%. كما أن استخدام اللغة العربية تراجع في كل من المنطقتين.

كما أشارت إلى أن وضع المدجنين أخذ في التدهور في أنحاء البلاد، وبلغ التدهور ذروته بعد صدور مراسيم ملكية تقضي بالتحول الديني الإجباري إلى المسيحية، وبالتالي أصبح المدجنون مسيحيين رسميا، وإن كان عدد كبير منهم كان فقط يتظاهر بهذا التحول، وأطلق عليهم عندئذ اسم الموريسكيين، أي أن الاختلاف بين المدجنين والموريسكيين إنما هو اختلاف قانوني سنه المسيحيون، كان له تأثير جوهري على مدى تقدير الجهات الرسمية لديانة الموريسكيين.

وقد تناولت الباحثة بالدراسة والتحليل أوضاع المدجنين بأربع مناطق: قشتالة وغرناطة وأراغون وبلنسية[24].

1- قشتالة:

إن المدجنين في قشتالة، حسب الباحثة، كانوا أقلية محدودة ومتفرقة عبر المناطق، فضلا عن كونها جماعة مهمشة اجتماعيا، وفقيرة ثقافيا نتيجة لهجرة النخبة المثقفة منهم إلى المناطق الإسلامية في جنوب شبه الجزيرة الإيبيرية.

وفي معرض حديثها عن هذه الفئة بقشتالة، حاولت أن تجيب على عدة إشكاليات تهم مناطق قدومهم وأعدادهم ونمط عيشهم. ولهذا تطرقت إلى آراء مجموعة من المؤرخين.

ففي قشتالة، على عكس ما هو عليه الحال في أراغون، كانت الأحياء الإسلامية تتركز في المناطق العمرانية المهمة، ولهذا كانت مسألة استقرار المهنيين من المدجنين مسألة سهلة، بل كان يحظى بموافقة المجالس المحلية. وهكذا في أواخر العصور الوسطى كانت مدينة "آبلة" (Avila) تضم حيا به أزيد من ألفي يهودي، وألف وثلاثمائة مدجن، بينما لم يكن عدد السكان المسيحيين يتجاوز ثلاثة آلاف نسمة[25].

أما بالنسبة للعدد والتوزيع الجغرافي، فإن الكشوفات الضريبية للفترة الممتدة ما بين 1293 و1294م أثبتت أن المدجنين تحملوا مبالغ ضريبية كبيرة في كل من "برغش" و"بلنثية" (Palencia) و"آبلة" (Avila) و"شقوبية" (Segovia)، وهذا ما يعكس وجود عدد كبير من الأحياء التي يقطنها المسلمون.

كما قامت المؤلفة باستعراض بعض التشريعات القانونية التي حدت من حقوق كل من المدجنين واليهود، جعلت كلا منهما جسما غريبا في المجتمع القشتالي. وتؤكد أن أزهى فترة شهدتها هذه الأقليات هي الفترة الممتدة من القرن 9 إلى القرن 11م، بينما شهدت أوضاعها تدهورا كبيرا في النصف الثاني من القرن 12م، ثم تدهورت أحوالها مرة أخرى خلال السنوات الأولى من القرن 15م[26].

وبالإضافة إلى الأعباء الضريبية المشار إليها آنفا، عانى كل من المدجنين واليهود، حسب الباحثة، من قيود إضافية، إذ تم منع اليهود والمسلمين من حمل السلاح، وحظروا من مغادرة المملكة أو تغيير محل الإقامة داخلها، وتعرض كل من يخالف ذلك للسجن، بالإضافة إلى معاقبة كل من يأوي أحدا من المدجنين الغرباء. كذلك فرضت سلسلة من القيود الاجتماعية الأخرى على كل من المدجنين واليهود من قبل الكنيسة، فقد قررت كنيسة "Latran" سنة 1215م أن يرتدي اليهود والمسلمون المقيمون في المجتمعات المسيحية ألبسة تميزهم عن غيرهم. وثبت أن ارتداء الأزياء الخاصة بالمسلمين ظل معمولا به إلى غاية النصف الثاني من القرن 13م. كما كان هناك تمييز بشأن تمشيط الشعر وشكل اللحية. وصدرت طوال القرن 13م قرارات استهدفت المدجنين، تجاوزت تمييزهم في شكل الملابس إلى منعهم من ارتداء الأثواب والنعال الفاخرة، أو التزين بما يوحي بانتمائهم لطبقة اجتماعية راقية. كذلك نصت أوامر بلدية "برغش" الصادرة عام 1485م على حرمان المسلمين من استعمال المجوهرات الذهبية، أو ارتداء الملابس الحريرية، أو ذات اللون القرمزي، أو استعمال لون غير اللون الأسود في أشكال الزينة، مع ضرورة وضع علامة مميزة على ملابسهم[27].

ومن مظاهر التمييز الاجتماعي تلك التي تمثلت في الفصل السكاني، إذ على سبيل المثال تم سنة 1412م تطبيق قرار يقضي بفصل أحياء المسلمين وأحياء اليهود بشكل عام، وأيضا فصل اليهود والمسلمين وإبعادهم إلى أحياء خاصة بهم وعدم السماح لهم بالإقامة مع المسيحيين، مع منع دخول المسيحيين، وخاصة منهم النساء، الأحياء الخاصة بتلك الطائفتين.

بالإضافة إلى قرارات تمييزية أخرى كمنع النساء المسيحيات والمسلمات من أن ترضع إحداهن طفلا من دين غير دينها. وعدم السماح للمسلمين واليهود باقتناء خدم مسيحيين. نفس الأمر ينطبق على الزواج المختلط الذي كان من الأمور المحظورة أيضا. وعلى العموم كان نظام السلم والتعايش قائما على التمييز بين الطوائف، بل كانت الأقليات نفسها تسعى إلى هذا التمييز بوصفه وسيلة من وسائل الحماية، وأسلوبا للمحافظة على ترابط الجماعة وتماسكها، والحفاظ على تقاليدها وشعائرها الدينية. إلا أن الباحثة تسجل هنا أن روح التسامح على الصعيد الشعبي كانت أكثر قوة وتأثيرا من التشريعات القانونية القائمة.

ولم تغفل الإشارة أيضا إلى الإجراءات القانونية التي استهدفت إجبار الناس على اعتناق المسيحية، وإنزال أشد العقوبات على من يرتد عنها، ومن يتحول من اليهود إلى الإسلام أو العكس. وحصيلة هذه القرارات، على حد تعبير الباحثة، كانت كارثية، ولا

تتفق مع المفاهيم المعاصرة للتسامح والسلام، ومن هنا يتبين أن الأقليات كانت تعاني من التهميش والعجز الكلي عن الدفاع عن نفسها[28].

لقد كانت طائفة المدجنين في قشتالة مجرد أقليات محدودة العدد، ومع ذلك عاشت في استقرار على مدى العصور الوسطى، ولم يكن انتشارها واسعا في كل المواقع، بل كانت مقسمة إلى جماعات استقرت في المناطق الحضرية بشكل أساسي، حيث تركز نشاطها في الفنون الحرفية والتجارة البسيطة وفن المعمار[29].

لعل أكثر العصور تأثرا بالمدجنين بالنسبة لقشتالة هي تلك الفترة التي تمتد مابين القرن 13م وق15م. لقد شكل القرن13م خاصة بعد هزيمة المسلمين في معركة العقاب سنة 1212م فاتح الطريق أمام عدد هائل من الهجمات المسيحية التي شملت أيضا منطقة الوادي كبير. وقد تمت الاستعانة بسكان المناطق التي تم الاستيلاء عليها، وترتب عن ذلك تأثير هائل ترك المدجنون بصماتهم من خلاله على الحياة اليومية للغزاة المسيحيين. وقد اتخذ القشتاليون بعد احتلالهم لغرب الأندلس من بيوت المسلمين مقاما لهم، أما البيوت الجديدة فقد قام ببنائها الحرفيون من المدجنين.

وعلى الرغم من أن الإسلام كان محاصرا، فإن حالات التحول الديني لم تبدأ على ما يبدو قبل سنة 1501م. ومع ذلك فإن الظروف السياسية والدينية بداية القرن 16م في قشتالة أدت إلى إصدار مرسوم يقضي بإجبار المدجنين على التنصير الجماعي. وهكذا تلاشت سنة 1502م أقلية المدجنين، وتراجع معها وضعهم القانوني، وبقي المدجنون بموجب قرار تحت مسمى "المسيحيون الجدد". إلا أن تلاشي هذه الطائفة لم تصاحبه صراعات، بل ولم يستدع اتخاذ إجراءات سياسية خاصة، ومع ذلك، حسب الباحثة، لا يمكن إغفال ظهور مشكلة الموريسكيين في ما بعد[30].

2- غرناطة:

كانت غرناطة سنة 1237م عاصمة آخر الممالك الإسلامية في شبه الجزيرة الإيبيرية، وهي مملكة بني نصر. تميزت هذه المملكة بكثافة سكانية كبيرة، بالإضافة إلى لاجئين مسلمين توافدوا عليها من جميع المناطق التي استولى عليها المسيحيون. وقد دخلت في حرب حدودية مع الممالك المسيحية الشمالية، قبل أن تسقط على أيدي الملكين الكاثوليكيين عام 1492م. وقد منح الملوك الكاثوليك لسكان غرناطة مهلة ثلاث سنوات لمن أراد الخروج، والهدف من هذا، على حد تعبير الباحثة، ليس إلا تخليص المجتمع الإسلامي في غرناطة من طبقته الحاكمة. وقد كانت الهجرة تتم في الخفاء بعد فرض التحول الإجباري إلى المسيحية سنة 1502م، وبلغت ذروتها في الفترة الممتدة ما بين 1504م و1510م[31].

وهنا عقدت Arenal مقارنة بين فئتين سكانيتين داخل غرناطة: الفئة الأولى تتعلق بأسر النبلاء الغرناطيين، إذ أن عددا كبيرا من الأسر تحولت إلى المسيحية وتعايشت مع السلطة الجديدة، وحصلت على الامتيازات التي كانت تتمتع بها طبقة النبلاء. وقد كانت هذه الأسر نموذجا للاندماج والتكيف الموريسكي في المجتمع المسيحي. أما الفئة الثانية فتتعلق بباقي الأسر الشعبية المتواضعة، إذ تدهور وضع هذه الأسر من المدجنين تدهورا سريعا لأسباب اقتصادية تتمثل في فقدانهم لأراضيهم التي استولى عليها المستوطنون المسيحيون، وأسباب دينية تتمثل في إعلان الكاردنال "Cisneros" حملة عنيفة تقضي بالتحول القسري إلى المسيحية، مما أدى إلى اندلاع ثورة أشعل نيرانها المدجنون في حي البيازين بغرناطة سنة 1499م[32].

3- أراغون:

أكدت المؤلفة أن المنطقة التي احتفظت بكثافة عالية من السكان المدجنين هي منطقة نهر "إبرو" (Ebro)، إذ ظلوا حتى أدركوا العصور الوسطى المتأخرة في ظروف ساد فيها التمييز والتهميش، تماما كأوضاع المدجنين في قشتالة. كانت هناك أيضا

جماعات مهمة في كل من مدن "سرقسطة" و"هويسكا" (Huesca) و"بربشتر" (Barbastro) و"قلعة أيوب". وقد اشتغلت نسبة مهمة من المدجنين في الميدان الزراعي عند أسر النبلاء[33]. أما في ما يخص عدد المدجنين في أراغون فيصعب تقديره نظرا لقلة الكشوفات الضريبية التي يمكن اعتمادها في هذا التقدير[34].

وقد كان تأثير المدجنين في مملكة أراغون واضحا، وتمثل هذا التأثير بالأساس في ظهور فن المدجنين وهو أحد فنون العمارة، يتميز بحس جمالي عال، وانفرد بطابعه المميز، على حد قول الباحثة. وقد تخصص الكثير من المدجنين في حرف متعلقة بفن البناء كبناء القصور والكنائس، معتمدين في ذلك على تطبيق هندسة وتقنيات فنية ذات طابع إسلامي[35].

4- بلنسية:

إن أغلب سكان "بلنسية" كانوا من المسلمين إل غاية نهاية قرن سقوطها، وهذا لا يضفي بالضرورة طابع التعايش والسلام بالمنطقة، على حد تعبير الكاتبة. وفي عام 1278م تم طرد عدد كبير من المسلمين من "بلنسية" إلى تلمسان، وبذلك حدث تراجع سكاني كبير لدى مسلمي المنطقة. ولما اجتاحت حروب قشتالة وأراغون مملكة "بلنسية" في القرن 14م سارع ملك أراغون "بيدرو الرابع" إلى اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لعودة المدجنين الهاربين إلى الأحياء التي كانوا يقيمون بها. ومع ذلك كان المسلمون في "بلنسية" هم السكان الأكثر كثافة في جميع المناطق المسيحية اعتبارا من تاريخ الاستيلاء عليها حتى اللحظة التي تم فيها طرد الموريسكيين.

وقد كان المستوى الثقافي لدى المسلمين بها الأعلى على مستوى شبه الجزيرة الإيبيرية قاطبة، حتى في فترة الموريسكيين، نظرا للكثافة السكانية وقرب مملكة "بلنسية" من مملكة غرناطة[36].

يتضح من خلال هذا الفصل أن الباحثة لها رؤية مستوعبة للموضوع، إذ تفننت في ذكر تفاصيل وجزئيات صغيرة تتعلق بوضع "أقلية المدجنين" من حيث أصولهم وتتبع مسارهم وأعدادهم وأوضاعهم ومساهماتهم، متبعة في ذلك تقسيما منهجيا رصينا.

الفصل الرابع: الموريسكيون

تشير الباحثة في بداية هذه الفصل إلى اختلاف خصائص مختلف جماعات الموريسكيين، وقد أسمتهم بورثة المدجنين (من القشتاليين والغرناطيين والأراغونيين والبلنسيين). ويمكن إجمال مسارات الاختلاف في النقط التالية: درجة الاندماج وسهولته، ومدى الإلمام باللغة العربية، والكثافة السكانية، والأهمية الاقتصادية للمناطق التي كانوا يقيمون بها، وكذلك الإجراءات التي اتخذها ملك أراغون وقشتالة تجاههم.

لما انتهت حرب غرناطة، لوحظت تناقضات صارخة في إبرام معاهدات الاستسلام، وقد كان هناك تعسف شديد من جانب المجتمع المسيحي القديم، تجلت مظاهره في سلسلة من الاضطهادات والمذابح، وقد زاد التشدد في أواخر القرن 15م بإنشاء محاكم التفتيش. وهكذا تسارعت أحداث التدهور في غرناطة، حتى بلغت ذروتها باندلاع حركة التمرد في حي البيازين سنة 1501م، والتي تلاها صدور المرسوم الذي يقضي بإجبار مسلمي غرناطة على اعتناق المسيحية.

وقد وجد المدجنون المقيمون في المناطق التابعة لمملكة قشتالة أنفسهم أمام خيارين بموجب المرسوم الصادر في 12 فبراير 1502م: إما اعتناق المسيحية وإما الهجرة، في الوقت الذي كانت فيه الهجرة ضربا من المستحيل بموجب الشروط الموضوعة. أما المدجنون المقيمون بالمناطق التابعة لمملكة أراغون فلم يكونوا مهيئين لتطبيق الإجراءات التي تم تنفيذها في المناطق المجاورة.

وخلال الفترة الممتدة ما بين 1512م و1522م، تمت عملية تنصير جماعية للمدجنين، حيث تم تنصير مدجني "بلنسية" أولا، ثم تنصير المدجنين المقيمين في المناطق التابعة لمملكة أراغون، مع الحرص على حماية مصالح النبلاء. أما الحل البديل المتمثل في الهجرة فقد كان أمرا مستحيلا من الناحية العملية، ولم يكن أمام المدجنين سوى حياة العبودية لو أرادوا التخلص من التحول الديني[37].

ومع ذلك استطاع مسلمو أراغون أن يحصلوا على بعض التسهيلات، فبعد مفاوضات طويلة استمرت إلى غاية شهر يناير عام 1526م، حصلوا على موافقة بعدم تدخل محاكم التفتيش، وعلى أن يحصلوا خلال السنوات العشر التالية على تصريح بمواصلة استخدام لغتهم وارتداء أزيائهم، وأن تكون لهم مقابر خاصة بهم.

وهنا تشير المؤلفة أنه تحققت بذلك وحدة دينية من الناحية النظرية، وذلك على حساب إثارة مشكلة الموريسكيين. فقد كان المسيحيون الجدد يفتقرون إلى التربية الدينية، وتنقصهم أي رغبة في أن يكونوا مسيحيين. كما تشير أيضا إلى انفجار ثورات في جبال "بلنسية" بالجنوب، حيث قامت حرب عصابات، تمكنت القوات النظامية من القضاء عليها في الأشهر الأخيرة من سنة 1526م، وبانتهاء تلك السنة لم يبق هناك أي اعتراف بوجود قانوني للمسلمين على الأراضي الإسبانية، وعندئذ بدأت مرحلة أخرى تميزت بممارسات قهر مسيحية، تقابلها مقاومة موريسكية، إضافة إلى بداية مرحلة التنصير والتكيف مع الثقافة المسيحية التي استهدفت أقلية محاصرة بشكل كبير[38].

1- تعليم الإنجيل والتنصير:

ابتداء من سنة 1526م لم يعد هناك من يحمل اسم "مسلم" في شبه الجزيرة الإيبيرية، حسب زعم الباحثة، وانطلقت مرحلة جديدة دامت نحو ثلاثين سنة انصبت فيها جهود السلطات المسيحية على تثقيف المنصرين، وقد ساهمت تضاريس مملكة ليون في عرقلة وصول المبشرين المسيحيين ورجال السلطة المسيحية، مما ساعد الموريسكيين على الاحتفاظ بنمط حياتهم وإقامة شعائرهم الدينية أطول وقت ممكن.

واعتبارا من سنة 1560م، كلفت محاكم التفتيش وكلاءها في الأراضي التابعة لمملكة أراغون لإحكام الرقابة والممارسات القمعية على الفقهاء وعلى وجهاء وكبار العائلات الموريسكية. مما دفع بهذه الجماعات إلى ممارسة أنشطتها سرا، وقد مثل بعض النبلاء أمام محاكم التفتيش بتهمة التستر على الموريسكيين[39].

وتشير الباحثة إلى أن الموريسكيين كانوا يعانون من الضغط الضريبي بصفة دائمة، كما عانوا من سوء المعاملة، وتعرضوا لأعمال السلب والنهب، كذلك تعرضت النساء إلى نزع الحجاب في الشوارع. وتم توسيع نطاق القوانين السابقة وتوحيدها للتصدي للثقافة الإسلامية.

بدأ الموقف المسيحي يلجأ إلى القضاء في كل ما يتعلق بالثقافة الإسلامية اعتبارا من أوائل القرن 16م، وذهب إلى التعميم الشامل للغة الإسبانية، وإلى التنصير الكلي. إلا أن "كارلوس الخامس" بدا في غرناطة سنة 1526م أكثر تساهلا ، وتوصل الموريسكيون إلى اتفاق مع الملك يقضي بدفع مبلغ كبير من المال، استطاعوا من خلاله تعطيل تنفيذ الإجراءات الخاصة بمنع اللغة والتوقف عن ممارسة العادات، كما توصلوا إلى عدم مصادرة أملاكهم من طرف محاكم التفتيش[40].

وقد جاءت بعد ذلك مرحلة سادها هدوء نسبي، فقد تعايش الموريسكيون والمسيحيون القدامى على مدى العقود الثلاثة التالية في ظل القواعد التي وضعت سنة 1526م، وبدا موقف المسيحيين ينزع إلى الاندماج والتكيف أكثر منه إلى القمع. ومع ذلك لم تطبق جميع الاتفاقات التي أبرمت سنة 1526م، وذلك بسبب دأب محكمة التفتيش على مطاردة الموريسكيين في "بلنسية" سنة 1528م، وفي غرناطة سنة 1529م، وبذلك كانت حملات التنصير هي السمة المميزة لتلك الفترة[41].

كما تحدد دور محاكم التفتيش تجاه الموريسكيين بصفة خاصة في مجلسي طليطلة ومدريد سنتي 1539 و1542م، وعقد مجلس مدريد على أساس ما جاء في مجلس "بلنسية" في العام نفسه. وقد حصل "راميريث دي هارو" (Ramírez de Haro) في ذلك المجلس على مهلة لا تتدخل فيها محكمة التفتيش، بلغت 16 عاما، تجري خلالها تربية الموريسكيين. وفي طليطلة تم النظر في مطالب موريسكيي غرناطة، التي التمسوا فيها أن تجري محاكماتهم على إقامة الاحتفالات الدينية الرئيسية، لا بسبب الممارسات الثقافية، ورفض المجلس الطلب الخاص بالحد من الإجراءات[42].

تميزت الفترة التي بدأت سنة 1526م بحالة من التوازن الصعب وغير المستقر، حالة من الهوة الفاصلة بين الطائفتين، والتي ازدادت اتساعا على الرغم من سياسة الإدماج، وعلى الرغم من المبالغ التي كان يدفعها الموريسكيون لكي يعيشوا في أمان. أثار ذلك الفشل الأحقاد بين السلطات المسيحية، وأفرز إحساسا بعدم جدوى كل الجهود المبذولة، وبالتالي يتعين اتخاذ إجراءات أكثر قمعية. وانتهت فترة التسامح النسبي خلال فترة ما بعد سنة 1526م بوصول "فيليبي الثاني" (Phillipe II) إلى العرش سنة 1555م، وتصاعد الهيمنة الإسلامية على البحر الأبيض المتوسط[43].

2- القمع والطرد:

أصدر الملك "فيليبي الثاني" عام 1567م مرسوما تضمن اتخاذ إجراءات قمعية، استمرت لمدة طويلة، يحظر فيها على الموريسكيين في غرناطة استعمال اللغة العربية قولا وكتابة، ويحظر عليهم أيضا ارتداء الملابس التقليدية الموريسكية، وعزف الموسيقى الموريسكية في حفلات الزفاف، كما منعهم من ارتياد الحمامات واستخدام أسماء وألقاب عربية وغيرها من القيود القمعية. وقد كان ذلك المرسوم بمثابة الشرارة التي أشعلت نيران حرب "البشرات" (Alpujarras) سنة 1568م، المتمثلة في تمرد مسلح قام به الموريسكيون من جبال غرناطة إلى ألميرية، أدى إلى حرب أهلية عنيفة بين الطرفين، استمرت سنتين، انتهى الأمر أواخر سنة 1570م بإجلاء جميع موريسكيي غرناطة إلى قشتالة، وأسفرت عملية الإجلاء تلك عن سقوط أعداد كبيرة من الموتى[44].

تفرق موريسكيو غرناطة في مجموعات صغيرة بالأراضي القشتالية، والتقوا جماعات من المورسكيين القدامى المسالمين والمندمجين مع المجتمع المسيحي القشتالي، على حد تعبير الباحثة. وتؤكد "Arenal" أن التقاء الموريسكيين الغرناطيين بالموريسكيين القدامى أسفر عن صراعات كبيرة. وتعرضوا لقهر محكمة التفتيش اعتبارا من سنة 1570م، إذ لجأت هذه الأخيرة إلى استخدام أشد وسائل العنف ضد الموريسكيين طوال النصف الثاني من ق 16م وخلال سنوات ما قبل الطرد. مارست اضطهادا استهدف تكسير الصلات العائلية، وإضعاف تلاحم الجماعات. وقد تراوحت أحكام محكمة التفتيش على الموريسكيين ما بين الغرامات المادية ومصادرة الممتلكات ووصل الأمر بإلقاء البعض منهم في المحارق. كل ذلك كان من الأشياء التي دمرت تماسك الجماعات الموريسكية[45].

وفي "بلنسية" صدرت أوامر سنة 1575م بعدم السماح للموريسكيين بحمل أي نوع من أنواع السلاح، كما اندلعت في "أراغون" حرب بين موريسكيي نهر "إبرو" والرعاة المسيحيين في الجبال.

وانطلاقا من 1580م بدأت مناقشات حول إمكانية اتخاذ قرار بشأن طرد الموريسكيين، بذريعة أنهم غير قابلين للتكيف والاندماج، وأنهم يكرهون كل ما هو مسيحي، وأنهم لم يقدموا الولاء للملك، وإنما يتحالفون مع الأتراك العثمانيين ومسلمي شمال إفريقيا، وبالتالي فإنهم يشكلون خطرا على توازن المجتمع المسيحي. ومع ذلك، تقول الكاتبة، كان عدد كبير منهم قد اندمج وتكيف تماما.

لقد صدر أول مرسوم بالطرد عام 1609م، وتم تطبيقه على موريسكيي "بلنسية". وخلال الفترة الممتدة من 1610 إلى 1614، تم طرد جميع الموريسكيين من شبه الجزيرة الإيبيرية، كان آخرهم موريسكيو "مرسية". ويقدر عدد المطرودين بنحو 300000 موريسكي، استقر عدد كبير منهم في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط[46].

3- مقاومة طمس الهوية:

بالإضافة إلى الثورات المسلحة وعمليات الهجرة، تبرز الباحثة صورة أخرى من صور مقاومة الموريسكيين تمثلت في التمسك بالهوية الثقافية والدينية إزاء الضغوط التي تمثلت في عمليات التبشير والتنصير. فقد ظلت أعداد كبيرة من الموريسكيين تمارس شعائرها الدينية بشكل خفي، وإن كانوا يؤدون الشعائر المسيحية ظاهريا في ما يعرف بـ "التقية". لكن تلك السرية أثارت مشاكل خلقية وقانونية على حد تعبير الباحثة.

وهنا عادت الباحثة إلى وثائق تتضمن بعض النوازل المتعلقة بالمدجنين والموريسكيين حول إمكانية الحياة في ظل الظروف الجديدة التي تفرضها السلطات المسيحية، في الوقت الذي ينتمون فيه إلى جماعة المسلمين. وقد طرحت هذه المعضلة نفسها أيضا بالنسبة للمهاجرين إلى شمال إفريقيا الذين كانوا يرغبون في العودة إلى شبه الجزيرة الإيبيرية. وهنا أشارت الباحثة إلى فتوى الفقيه "أحمد الونشريسي"، الذي اعتبرته متشددا جدا في فتواه مع الأندلسيين، حيث اعتبر أن البقاء في بلد استولى عليه الكفار أمر محرم شرعا كتحريم أكل الميتة والدم ولحم الخنزير، وبهذا يكون قد حرم الأمر جملة وتفصيلا[47].

كما أشارت إلى فتوى أخرى لمفتي وهران والتي كانت ألين من سابقتها وترمي إلى حض هؤلاء على أن يكتموا إسلامهم في القلوب. كما أصدر علماء المذاهب الأربعة بالقاهرة عام 1500م أربع فتاوى نصت على الهجرة ما أمكن ذلك لأن الإقامة في مجتمع الكفار، حسب هذه الفتاوى، لا تسمح بممارسة بعض الشعائر الضرورية للإسلام. ولما وصل الموريسكيون المطرودون إلى شمال إفريقيا في القرن 17م، تحفظ السكان المحليون في اعتبار هؤلاء من جماعة المسلمين[48].

وتشير "Arenal" أن مستوى الثقافة العربية الإسلامية لدى مختلف الجماعات الموريسكية كان متباينا. لقد كان لزاما على المطرودين أن يندمجوا في المجتمعات الإسلامية بالشمال الإفريقي، إذ كانت مقاومتهم ثقافية واجتماعية فضلا عن كونها دينية، ساعد عليها رفض التكيف مع مجتمع الأغلبية الذي دأب بدوره على أن يمارس ضدهم سياسة اتسمت بالميز والتهميش والمطاردة حسب زعم الباحثة. وبذلك انغمس الموريسكيون، مثلهم مثل المدجنين، في عملية تدافع ثقافي، لا باعتبارها انهيارا وضعفا، بل باعتبارها صورة من صور التعايش القادرة على دمج عناصر من كلتا الحضارتين، بما يفرز شيئا جديدا ومغايرا، على حد تعبيرها. وهنا أعطت أمثلة لذلك التعايش والتكامل، منها: "الأدب الألخميادو" الذي تضمن تاريخ بدايات الإسلام وأبطاله وقصص الأنبياء، بالإضافة إلى مواضيع أخرى عن الطب والسحر والنبوءات وغيرها. ولما طرد الموريسكيون إلى شمال إفريقيا توقفوا عن الكتابة "بالألخميادو" ولكنهم حافظوا على كتاباتهم الخاصة باللغة الإسبانية. كما أوردت مثالا آخر على التعايش، وهو ما يسمى بإنجيل "القديس برنابا" (Saint Barnabé)، وهو إنجيل كتبه الموريسكيون يتناول تصحيحا لرسالة المسيح طبقا للمفاهيم الإسلامية[49].

أشارت الباحثة أيضا إلى موضوع غاية في الأهمية، خلق جدلا كبيرا، وهو موضوع "كتب خندق الجنة الرصاصية" (Les livres de Plomb du mont sacré)، وقد اعتبرتها عملية تزييف من جانب الموريسكيين لتجنب الطرد، وذلك عن طريق إبطال مفهوم "المسيحيين الجدد" لأن الموريسكيين كان بوسعهم أن يكونوا "مسيحيين قدامى" وأصحاب الأرض الطبيعيين، والأجدر بها من غيرهم. وقد استهدفت الباحثة من هذا المثال وغيره أن يكون للموريسكيين موقع آخر غير موقعهم، ودور في تاريخ المجتمع الإسباني، وشرف في تمثيل الإسلام كدين أصيل غير مناوئ للمسيحية[50].

وهكذا تجدر بنا الإشارة في آخر هذا الفصل، إلى أن استرسال الباحثة في سرد التفاصيل المتعلقة بأقلية الموريسكيين وتعزيز ذلك بأمثلة من واقعهم لا يمكن إلا أن يدل على سعة اطلاعها وثقافتها الموسوعية في هذا المجال المتعلق بالأقليات الأندلسية، إذ حاولت مقاربة هوية الموريسكيين باعتبارهم ورثة المدجنين، وتتبع أوضاعهم تبعا للتحولات السياسية التي شهدتها شبه الجزيرة الإيبيرية، وما طالهم من تنصير وقمع وطرد وطمس للهوية، بما تخلل كل ذلك من تدافع ثقافي كبير.

الفصل الخامس: الموريسكيون بعد الطرد

ابتدأت المؤلفة هذا الفصل الأخير من هذا الكتاب بالحديث عن وفود المهاجرين إلى الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط بعد استيلاء المسيحيين على مملكة غرناطة. كما أنه خلال سنتي 1609 و1610م غادرت إسبانيا أفواج كبيرة من الموريسكيين متجهة إلى كل من فرنسا وإيطاليا لأن القرارات الأولية التي صدرت في هذا الشأن منعت المهاجرين إلى بلدان إسلامية من اصطحاب أبنائهم. وهناك عدد قليل منهم غادر إلى مصر وتركيا، وإن كان السواد الأعظم منهم هاجر إلى بلدان الشمال الإفريقي[51].

وقد استدلت "Arenal" على الصعوبات التي واجهت الموريسكيين لدى وصولهم إلى البلدان الإسلامية المستقبلة بنص لأحمد المقري التلمساني باعتباره مؤرخا معاصرا لعملية الطرد. تمثلت هذه الصعوبات في عمليات النهب والسطو التي كان يتعرض لها المطرودون.

كما أشارت إلى مناطق استقرارهم واختيارهم للمدن الساحلية بالأساس (الرباط، سلا، تطوان، موستغانم، شرشال، الجزائر، بجاية، عنابة، بنزرت، تونس، طرابلس...). وتومئ الباحثة في هذا الصدد إلى أن اختيار المدن الساحلية ساعدهم على امتهان القرصنة ضد السفن المسيحية المتجهة إلى الهند عبر المحيط الأطلنتي والبحر الأبيض المتوسط[52].

وقد تزامن طرد الموريسكيين، تحديدا سنة 1610م، مع احتلال إسبانيا لميناء العرائش، ولهذا تم إدماج الموريسكيين في الخطوط الدفاعية داخل الجيش وخاصة في فرق المدفعية. كما قربت السلطات السياسية بهذه المناطق عناصر موريسكية من دوائر الحكم بالعواصم والمدن، وأسندت إليهم مهاما إدارية، وعينوا في مناصب المترجمين. فضلا عن اشتغالهم بالتجارة والحرف التقليدية، إضافة إلى تملكهم أراض زراعية في محيط المدن التي أقاموا بها. وعموما لقد شارك الموريسكيون في الحياة المدنية بشكل واسع وسط مختلف الأجناس برعاية من السلطات الحاكمة[53].

ورغم حمايتهم من طرف السلطات السياسية تشير الباحثة أن إقامة الموريسكيين كانت في تجمعات خاصة بهم، على هامش مجتمعات الأغلبية، معتبرين إياهم جسما غريبا، مما أثار الشكوك في حقيقة أصولهم الإسلامية. وحاول كثيرون منهم العودة إلى بعض المواقع التي تحتلها إسبانيا مثل سبتة أو مليلية أو وهران. ومع ذلك، لعبت الظروف المتباينة لمختلف بلدان الشمال الإفريقي دورا كبيرا في وجود اختلافات في أسلوب حياة سكانها من الموريسكيين، ولكن بمرور الوقت انتهى بهم الأمر إلى الانخراط بشكل كلي في نمط حياة السكان المحليين[54].

1- المغرب:

حاولت المؤلفة من خلال هذا المقطع إبراز الدور الذي قام به الموريسكيون في المغرب، إذ كان لهم دور مهم في فتح بلاد السودان في عهد أحمد المنصور السعدي وهي من أبرز مصادر الذهب وباقي منتجات التجارة الصحراوية الثمينة. نفس الأمر بالنسبة لابنه مولاي زيدان الذي قام بتجنيد فرق كبيرة من الموريسكيين المطرودين في صفوف جيشه بمجرد اتخاذ قرار طردهم من الأندلس.

تقول الباحثة أنه منذ منتصف القرن 15م أعاد الموريسكيون الغرناطيون تعمير مواقع متعددة على ساحل المغرب، وأبرز مثال على ذلك مدينة تطوان التي أعاد إعمارها القائد الأندلسي "المنظري" بعد تأثرها بالهجمات البرتغالية. كما تقول الكاتبة أن أعمال تنقيب أجريت مؤخرا في الساحل الشمالي للمغرب وحول سلسلة من القلاع الحصينة، كشفت عن مؤشرات بأنها أقيمت بأيد أندلسية على النموذج المتبع في نظام المراقبة الساحلية بمملكة غرناطة.

إذن فالموريسكيون الذين هاجروا إلى الأندلس قبل عمليات الطرد التي تمت في الفترة الممتدة ما بين 1609 و1614م وما بعدها، قاموا بأدوار هامة في جميع الحروب، سواء كان ذلك ضمن صفوف جيوش السلطان النظامية، أو في عمليات القرصنة (الجهاد البحري) [55].

تقلد الموريسكيون مناصب مختلفة في محيط السلاطين، فبالإضافة إلى نشاطهم الحربي بحرا وبرا، فقد استخدم هؤلاء السلاطين العديد من الموريسكين ليكونوا في خدمتهم اعتبارا من نهاية القرن 15م، فاستخدموهم مترجمين وسفراء إلى الخارج، ولعل أبرز مثال لهؤلاء الموريسكيين الذين عملوا في البلاط المغربي تذكر الباحثة "أحمد بن قاسم الأندلسي" المعروف باسم "الحجري" المزداد بالأندلس. إذ بالإضافة إلى رحلته الشهيرة، اشتغل ككاتب وترجمان للسلطان أحمد المنصور الذهبي. كما ترجم عددا من المؤلفات العربية إلى اللغة الإسبانية، وهي مؤلفات دينية قام الحجري بترجمتها لكي يستعين بها الموريسكيون الذين ما زالوا يجهلون اللغة العربية. وغيره من الشخصيات الموريسكية في هذا الباب كثير وإن كانت مهامها أقل أهمية.

تؤكد الباحثة أن عددا من المرتدين عن المسيحية ومورسكيين ويهود إسبان، كان لهم الفضل في مسارعة بعض دول شمال أوربا، وخاصة إنجلترا وهولندا، إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع المغرب، وكانت مراسلات هذه الدول مع المغرب تتم دائما باللغة الإسبانية[56].

2- الجزائر:

أصبحت مدينة الجزائر المركز الرئيسي للسلطة العثمانية في شمال إفريقيا، على حد تعبير الباحثة، وهي القاعدة التي كان ينطلق منها العثمانيون في حربهم مع الإسبان. كما أن العديد من الأندلسيين هاجروا إلى مدينة الجزائر بعد ثورة غرناطة عام 1501م وما ترتب عليها من صدور مرسوم التحول الديني. وكانت وهران بدورها تستقبل أعدادا هامة من اللاجئين الغرناطيين منذ عام 1493.

كان الإخوة "بارباروسا" (Les frères Barberousse) ومن بعدهم يسهلون عمليات هجرة الأندلسيين دائما، وكانوا يجندون المهاجرين في الحملات الهجومية على المسيحيين، كما يسروا لهم مسألة الاستقرار في أراضيهم، وبذلك حصلوا على أراض خصبة في سهول المنطقة المعروفة بمنطقة "متيجة" (Mitidja) وذلك في الفترة ما بين 1501 و1529م، مع استمرار الإخوة "باربروسا" في تشجيع المهاجرين بطرق خفية. وقد ساعد المهاجرون الغرناطيون الموريسكيين المتمردين في حرب البشرات وتولوا تنظيم عمليات نقل الآلاف منهم في أعقاب الهزيمة التي ألحقت بهم[57].

وتحكي الباحثة على لسان "Diego de Haedo" أنه كان في مدينة الجزائر حوالي 1000 بيت لموريسكيي غرناطة وأراغون وبلنسية وقطلونية ممن هاجروا من تلك المناطق. هؤلاء الموريسكيين الإسبان انقسموا إلى صنفين مختلفين: بعضهم مدجنون، والبعض الآخر ثغريون، وجميعهم من أصحاب الحرف. كما تقول الباحثة إن الموريسكيين كانوا يبحرون إلى تلك المواقع على الساحل الإسباني، وبحكم لغتهم سهلت عليهم عمليات السلب والسطو إضافة إلى مساعدة مورسكيين آخرين على الفرار.

وتشير المصادر بوضوح، على حد تعبير "Arenal"، أن الأندلسيين بانضمامهم إلى صفوف الجيوش التركية لعبوا دورا كبيرا في دعم السلطة الحاكمة، والتي ظلت بعيدة عن السكان المحليين[58].

3- تونس:

تذهب الباحثة أن طائفة الموريسكيين في محمية تونس العثمانية أشهر الطوائف الثلاث التي تحدثت عنها، وهي الطائفة التي استأثرت بأكبر قسط من الدراسات المتخصصة، لأنها طائفة معروفة ومحددة بصورة جيدة داخل المجتمع التونسي، سواء في القرن 17م أو بعد ذلك، فهي لم تنصهر ولم تتكيف بشكل كلي في مجتمع الأغلبية كما حدث في المغرب والجزائر.

تدفقت أفواج كبيرة من المهاجرين الأندلسيين على تونس بصورة جماعية ومفاجئة على إثر عملية الطرد التي وقعت سنة 1614م، حيث وصل إليها نحو 80000 موريسكي بشكل جماعي، في الوقت الذي لم يجد فيه هؤلاء المهاجرون الموريسكيون أية منشآت أقامها مهاجرون أندلسيون سابقون حتى تسهل عليهم عملية الاندماج[59].

تشير الباحثة، أن هؤلاء استقروا في ضواحي تونس، وضواحي نهر "مجيردة" (Medjerda) ، وفي السهول الشمالية الممتدة من تونس إلى بنزرت ومن تونس إلى نابل وإلى زغوان. وما زالت هناك في تلك المناطق قرى كان جميع سكانها موريسكيين، ولم تزل خصائصهم الحضرية والعمرانية قائمة هناك وخاصة في "تستور" و"قلعة الأندلس" و"قرمبالية". وفي بنزرت ما زال هناك حي يدعى "حومة الأندلس". فضلا عن بعض التفاصيل الأخرى التي ميزتهم كالنافورات وقنوات المياه.

كما انتظم الموريسكيون على نظام الجماعة "Aljamas"، وقد حصلوا في سنوات وصولهم على تصريح بأن يتلقوا التعليم الإسلامي باللغة الإسبانية حتى يمكنهم مواصلة الكتابة بها. وفي منتصف القرن الثامن عشر انتهى استخدام الإسبانية في الحديث الشفهي بتونس.

لقد شكل الموريسكيون عنصرا أساسيا في تألق تونس خلال العصر العثماني، إذ تخصصوا في الأنشطة البحرية، كما امتهنوا الزراعة والتجارة، ومارسوا الحرف الحضرية، وتركوا بصمات واضحة في فن البناء وصناعة الأقمشة والحرير[60].

وفي آخر هذا الفصل، لخصت الباحثة بشكل عام الدور الكبير الذي لعبه الموريسكيون في الشمال الإفريقي، رغم الصعوبات التي واجهت تكيفهم واندماجهم في المناطق المستقبلة. إذ تقول إن الموريسكيين سواء كانوا مهاجرين أو مطرودين إلى الشمال الإفريقي، احتفظوا بعاداتهم وما ميزهم من خصائص كانوا يدأبون عليها في شبه الجزيرة الإيبيرية على مدى قرون من الزمن، كالاشتغال بالزراعة والري والحرف الحضرية، واشتغالهم في المجال العسكري وفنون الحرب. كما أدخلوا إلى شمال افريقيا تقنيات ومنتجات زراعية سبق أن وردت على شبه الجزيرة الإيبيرية بعد اكتشاف أمريكا، وتورد كمثال على ذلك فاكهة التين الشوكي[61].

وفي تناقض صريح تخص وضعيتهم تختتم الباحثة الحديث عن وضع الموريسكين ما بين وطنهم الأصلي الأندلس وبلدان الاستقبال، فإذا كان الموريسكيون في إسبانيا يعتبرون مسلمين تماما، ويعاملون على أنهم جنس غريب غير قابل للاندماج في المجتمع المسيحي، فإنهم كانوا يعتبرون غرباء أيضا في شمال إفريقيا، بل وأكبر تهمة لفقت إليهم هي أنهم مسيحيون وأنهم بحاجة إلى الدخول للإسلام من جديد. وكان الموريسكيون أفضل سفير للثقافة الأندلسية بشمال إفريقيا، وخاصة الثقافة الإسبانية، التي تعتبرها الباحثة مشبعة بخصائص عصر النهضة والتأثير الأمريكي. وعلى خلاف ما حدث في إسبانيا، استغرق الموريسكيون في المغرب فترة تقل عن قرن من الزمان حتى ينصهروا كليا في مجتمع الأغلبية. فلم يتبق من ذاكرتهم وهويتهم الأندلسية غير سلسلة من الألقاب، وذكرى لبعض العائلات الكبيرة[62].

المحور الثالث: ملاحظات عامة حول الكتاب وقيمته وأهميته

بعد قراءة متأنية لكتاب " La Diaspora des Andalousiens" للمتشرقة الإسبانية "Mercedes Garcia-Arenal"، تبينت لنا مجموعة من الملاحظات، لعل أهمها جرأة الكاتبة في تناول موضوع شائك مثل موضوع الأقليات. ولم يكن تناولها سطحيا، بل كان بنوع من الإسهاب والاسترسال في التحليل وذكر الأمثلة الداعمة، مما يدل على سعة اطلاع الكاتبة ورؤيتها المستوعبة للموضوع. تجلى ذلك في ذكر تفاصيل وجزئيات صغيرة تتعلق بوضع هذه الأقليات. فهي ترى أنه لم يكن قط في إسبانيا مجتمع متعايش ومتعدد الثقافات، بل تنفي مفهوم التسامح الديني في الأندلس عند حديثها عن الاضطهاد الذي قاساه اليهود، مع استئثار هذه الأقلية باهتمام خاص من طرف الباحثة. لكن حديثها عن تحويل اليهود قسرا إلى الإسلام في فترات من الحكم الإسلامي بالأندلس أمر تنقصه بعض الأدلة الموثقة. من الأمور الهامة التي وقفنا عليها أيضا من خلال كتابها هذا سعة اطلاعها على المصادر المسيحية، وحسن توظيف ما يناسب موضوعها. لكن هذا الأمر قابله ضعف ببليوغرافي كبير فيما يخص المصادر العربية.

يعتبر كتاب "La Diaspora des Andalousiens" لصاحبته "Mercedes Garcia-Arenal" من الكتب المهمة التي أغنت المكتبة الأندلسية، فهو تطرق لعدة إشكاليات أسالت مداد الكثيرين، والتي لها علاقة وطيدة بإشكالية "الهوية". غالبا ما كانت الدراسات التي تطرقت لموضوع الأقليات الأندلسية تتباين مواقفها تجاه هذه الفئة لكن دراسة باحثتنا هذه أعطتنا صورة واضحة عن العناصر السكانية في شبه الجزيرة الإيبيرية وخارجها إبان الحكم الإسلامي في الأندلس وبعده، بدءا بفئة المستعربين ودورهم في نقل المعارف إلى الممالك المسيحية في الشمال. ثم فئة اليهود، الذين لم يتمتعوا بتسامح ديني على الإطلاق خاصة في الممالك المسيحية، على حد تعبير الباحثة، كما يشهد الكتاب نفسه أن المسيحيين واليهود في المناطق المسلمة كانوا يتمتعون بوضع متميز خلال بعض فترات الحكم الإسلامي بالأندلس، وإن لم يكن مساويا للمسلمين. ثم فئة المدجنين (في قشتالة وغرناطة وأراغون وبلنسية). وفي الأخير فئة الموريسكيين، وما تعرضوا له من محاولات لتنصيرهم واضطهادهم والسعي إلى طمس هويتهم.

يتضمن الكتاب حمولة قوية، جعلت منه مرجعا لامحيد منه لدراسة جوانب تتعلق بهذه الأقليات، وإضافة نوعية لما كتب في نفس الميدان، خاصة وأن الباحثة أفصحت عن وجهة نظر واضحة في الوقت الذي لازال الجدال قائما حوله بين العديد من الباحثين.

خاتمة

إن كتاب " La Diaspora des Andalousiens" لصاحبته "Mercedes Garcia-Arenal" من الكتب التي أعطت إضافة نوعية للخزانة الأندلسية، كما يقدم الكتاب معلومات مهمة وأساسية لدارسي تاريخ الإسلام في الأندلس. وهو من الدراسات التي اهتمت بتاريخ الأقليات بالأندلس، خاصة بعد سقوط غرناطة. فهو ربما يقدم صورة مغايرة لصورة الأندلس التقليدية، حيث ترى المؤلفة أن الحديث عن تقدم الأندلس وتعايش سكانها أمر غير صحيح وهو من وحي خيال بعض المؤرخين. كما تنفي الباحثة القول أن المسيحيين واليهود كانوا راضين بالعيش تحت الحكم الإسلامي "المتسامح"، بل ترى أن أبناء الديانتين تعرضوا لتمييز، إن لم يكن اضطهاد في بعض الفترات.

لكل الذي ذكر، فإن كتاب "La Diaspora des Andalousiens " يعد من المراجع الأساسية التي اهتمت بتاريخ الأقليات في شبه الجزيرة الإيبيرية وخارجها، لذا فهو مرجع لا محيد عنه للباحثين في التاريخ الاجتماعي والفكري لشبه الجزيرة الإيبيرية على وجه الخصوص والمناطق المحيطة.

الهوامش:

[1] - النسخة التي نشتغل عليها هي نسخة باللغة الفرنسية، ترجمها من الإسبانية «Anne-Marie La Pillonne»، وقد طبعت هذه النسخة بفرنسا: «Imprimerie France Quercy,Cahors»، في أبريل من سنة 2003.

[2] - Garcia-Arenal, Mercedes, La Diaspora des Andalousiens, traduit de l'espagnole par Anne Marie Lapillonne, Imp. France Quercy, Cahors, 2003, p.7.

[3] - Ibid, p.9.

[4] - Ibid, p.10.

[5] - Ibid, p.11.

[6] - Ibid, p.13.

[7] - وهنا ذكرت بالجدل الكبير الذي دار حول هذه القضية بين "Americo Castro" و "Sanchez Albornoz": Ibid, p16.

[8] - Ibid, p.19.

[9] - Ibid, p.21.

[10] - Ibid, p.22.

[11] - Ibid, p.25.

[12] - Ibid, p.29.

[13] - Idem.

[14] - Ibid, p.30.

[15] - Ibid, p.32.

[16] - Ibid, p.33.

[17] - Ibid, p.34.

[18] - تذكر الباحثة، على سبيل المثال، أن طبيب عبد الرحمن الثالث كان يهوديا يدعى "حسداي بن شبروط": Ibid, p.35.

[19] - Ibid, p.37.

[20] - Ibid, p.40.

[21] - Ibid, p.41.

[22] - Ibid, p.45.

[23] - Ibid, p.46.

[24] - Ibid, p.50.

[25] - Ibid, p.54.

[26] - Ibid, p.56.

[27] - Ibid, p.63.

[28] - Ibid, p.67.

[29] - Ibid, p.70.

[30] - Ibid, p.74.

[31] - Ibid, p.76.

[32] - Ibid, p.78.

33 - تذكر Arenal عبارة كانت تتردد كثيرا آنذاك وهي:
« Qui a un Moure a de l'or » (Ibid, p.80).

34 - Idem.

35 - Ibid, p.81.

36 - Ibid, p.83.

37 - Ibid, p.90.

38 - Ibid, p.91.

39 - Ibid, p.92.

40 - Ibid, p.95.

41 - Idem.

42 - Ibid, p.97.

43 - Ibid, p.98.

44 - Ibid, pp.100-101.

45 - Ibid, pp.101-102.

46 - Ibid, p.103.

47 - Ibid, p.105.

48 - Ibid, p.106.

49 - Ibid, p.109.

50 - Ibid, p.111.

51 - Ibid, p.114.

52 - Ibid, p.116.

53 - Ibid, p.117.

54 - Ibid, p.118.

55 - Ibid, pp.119-122.

56 - Ibid, pp.126-127.

57 - Ibid, p.131.

58 - Ibid, p.132.

59 - Ibid, p.135.

60 - Ibid, p.138.

61 - Ibid, p.139.

62 - Idem.